SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في كانون الثاني 2022

موجات الصقيع تفاقم من معاناة المشردين قسريا في شمال غرب سوريا ولا عودة مع بقاء ممارسات الأجهزة الأمنية اللاإنسانية

الجمعة 4 شباط 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220203

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر كانون الثاني.....3

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في كانون الثاني.....18

رابعاً: مرفقات.....24

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....24

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر كانون الثاني 2022، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر كانون الثاني:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

شهد كانون الثاني تصعيداً عسكرياً في عدة مناطق في سوريا، حيث استمرت الحملة العسكرية التي تشنها قوات الحلف السوري الروسي على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا منذ منتصف العام الماضي 2021، ولم تتوقف في كانون الثاني الهجمات الأرضية لقوات النظام السوري، وتركزت على منطقة جبل الزاوية ومحيطها وبلدات وقرى ريف إدلب الجنوبي، تسببت إحدى هذه الهجمات على قرية كنصفرة في ريف إدلب الجنوبي في 8/ كانون الثاني في مقتل طفلة. كما تعرضت بلدات عدة في ريف حلب الغربي لقصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري.

وفي درعا، ورغم اتفاقات التسوية التي أجرتها قوات النظام السوري في عموم المحافظة في شهري أيلول وتشرين الأول من العام الماضي 2021، تعرضت مدينة الحراك بريف درعا الشرقي لقصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين بينهم سيدتين، في 22/ كانون الثاني.

في الأيام الأولى من عام 2022 كثف سلاح الجو الروسي من هجماته على مناطق في شمال غرب سوريا، تركزت على أطراف مدينة إدلب وقرية كنصفرة بريف إدلب الجنوبي وقرية الجديدة وريف مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، لتتراجع كثافتها لاحقاً بشكل تدريجي، حيث رصدنا غياب الطيران الحربي الروسي عن أجواء المنطقة في الربع الأخير من الشهر. استهدفت جل الغارات الروسية مقرات عسكرية تابعة لهيئة تحرير الشام، كما استهدفت مراكز حيوية وتجمعات مدنية في شمال غرب سوريا، حيث أدت إحدى الهجمات شرق مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي قرب تجمع خيام يُقيم فيها نازحون إلى مقتل طفلة ووالدتها فجر 1/ كانون الثاني. كما سجلنا استمراراً للهجمات التي تستهدف المداجن في منطقة شمال غرب سوريا من قبل سلاح الجو الروسي والتي ازدادت حدتها منذ تشرين الثاني العام الماضي 2021، أدت إحدى هذه الهجمات على مدجنة في مدينة أرمناز بريف إدلب الغربي، في 3/ كانون الثاني، إلى إصابة مدنيين عدة بينهم أطفال بجراح، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المدجنة المكوّن من ثلاثة طوابق. كما تسبب قصف جوي روسي قرب محطة مياه العرشاني الواقعة شمال غرب مدينة إدلب، في دمار جزئي في بناء المحطة، وإصابة خط ضخ المياه الرئيس ومعدات المحطة بأضرار مادية كبيرة، إضافة إلى إصابة أحد العاملين في المحطة بجراح، في 2/ كانون الثاني.

وقد صدرت عدة بيانات أدانت الهجوم على المحطة، حيث أصدرت منظمة اليونيسيف بياناً في 4/ كانون الثاني، قالت فيه أن الهجوم أدى إلى خروج المحطة التي تدعمها المنظمة عن الخدمة ما أدى إلى قطع المياه عن أكثر من 241000 شخص، العديد منهم نازحون من مناطق أخرى. ولم تشر المنظمة إلى الجهة التي نفذت الهجوم. كما أدانت وزارة الخارجية الفرنسية الهجوم على المحطة، وأضافت أنّ الهجمات المستمرة على البنى التحتية المدنية من قبل النظام السوري وروسيا هي انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وذلك حسب ما نشره موقع وزارة الخارجية الفرنسية الرسمي في 4/ كانون الثاني.

في 10/ كانون الثاني قالت وكالة ريا نوفوستي الروسية للأنباء أن قوات النظام السوري أجرت مناورات عسكرية بإشراف ومشاركة من القوات الروسية، وذلك قرب مدينة السويداء، وشملت المناورات استخدام أسلحة متنوعة إضافة لمشاركة طائرات روسية بدون طيار. وننوه إلى أن خلال السنوات الماضية استخدمت روسيا الأراضي السورية لتجريب كافة أنواع أسلحتها الحديثة وصرح المسؤولون الروس في أكثر من مناسبة عن دور ذلك في رفع القدرة القتالية للقوات الروسية.

تعرضت قرى وبلدات ريفي حلب الشمالي والشرقي، في النصف الثاني من شهر كانون الثاني لهجمات من قبل قوات سوريا الديمقراطية تسببت بخسائر بشرية وأضرار مادية في المنشآت، كما تعرضت مدينة عفرين في 20/ كانون الثاني لهجوم أرضي لم نتمكن من تحديد مرتكبيه -تتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها- أسفر عن مجزرة راح ضحيتها سبعة مدنيين بينهم 5 أطفال، وأضرار في مراكز حيوية مدنية.

استمرت في كانون الثاني الاشتباكات بشكل متقطع بين قوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية في القرى التابعة لناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية باستخدام الأسلحة الثقيلة، دون حدوث تغير في توزع مناطق السيطرة، نشير إلى أن هذه المنطقة تشهد اشتباكات بين الطرفين منذ عام 2019. وقد أدى قصف مدفعية تابعة لقوات الجيش الوطني بالقذائف قرية جهبل بريف الرقة، إلى مقتل طفل في 22/ كانون الثاني.

في 5/ كانون الثاني أعلنت قوات التحالف الدولي في بيانٍ لها أن قاعدةً تابعةً لقوات سوريا الديمقراطية، تحوي على مستشارين من التحالف الدولي، تعرضت لهجوم صاروخي مصدره مجموعات مدعومة من إيران كانت تتمركز في محيط مدينة الميادين شرق مدينة دير الزور، وأضاف البيان أن قوات سوريا الديمقراطية ردت على مصدر الهجوم بقصف 6 قذائف مدفعية.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في كانون الثاني عدة تفجيرات، لم نتمكن من تحديد مرتكبها، في محافظتي حلب وحماة.

شهدَ كانون الثاني استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام ومخلفات الذخائر في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، وقد بلغت حصيلة ضحايا الألغام في كانون الثاني 4 مدنياً بينهم 3 طفلاً.

شهد كانون الثاني عمليات اغتيال لمدنيين في قرى وبلدات ريف دير الزور الشرقي على يد مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم لكن نعتقد أنهم يتبعون لتنظيم داعش. كما سجلنا عمليات اغتيال على يد أشخاص لم نتمكن من تحديد هويتهم في محافظات درعا وحلب ودير الزور، جراء تردي الأوضاع الأمنية، إضافة لاستمرار عمليات الاغتيال في مخيم الهول، حيث وثقنا مقتل ممرض في 11/ كانون الثاني. أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا في 12/ كانون الثاني، بياناً أدانَ فيه مقتل موظف في منظمة إنسانية محلية في مخيم الهول في 11/ كانون الثاني، وقال البيان أن العنف قد ازداد حدةً في المخيم خلال السنة الماضية، وأشار إلى أنّ الأمم المتحدة قد تلقت تقارير عن مقتل 90 مدني من الجنسيتين السورية والعراقية بينهم اثنين على الأقل كانا يعملان في المجال الإنساني. وفي 14/ كانون الثاني أدانت منظمة أطباء بلا حدود في بيانٍ لها مقتل الموظف العامل في مجال الرعاية الصحية في المخيم. ودعا البيان إلى إيجاد حلول تضمن سلامة القاطنين في المخيم والعاملين في المجال الإنساني فيه على حدٍ سواء.

في 5/ كانون الثاني قال وكالة سانا للأنباء أن مدفعيةً تابعةً للقوات الإسرائيلية قصفت بعدة قذائف منطقة الأحراج التابعة لبلدة الحرية شمال غرب مدينة القنيطرة. وفي 31/ كانون الثاني قالت وكالة سانا للأنباء أن القوات الإسرائيلية شنّت هجوماً بالصواريخ استهدف بعض النقاط في محيط مدينة دمشق ما تسبب بأضرار مادية.

أبرز الأحداث في عملية سجن غويران في مدينة الحسكة:

في 20/ كانون الثاني قام تنظيم داعش بتفجير سيارتين مفخختين إحداهما استهدفت بوابة سجن غويران[1] (سجن الصناعة) والثانية على بعد قرابة 200 متر عن السجن في حي غويران بمدينة الحسكة، تلا الانفجارين هجوم مسلحين تابعين لتنظيم داعش بالأسلحة الرشاشة على السجن الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، استمرت الاشتباكات بين عناصر قوات سوريا الديمقراطية وعناصر تنظيم داعش عدة ساعات بالتزامن مع استعصاء لسجناء عناصر تنظيم داعش انتهت بسيطرة عناصر التنظيم على السجن بشكل كامل، امتدت الاشتباكات بعد ذلك إلى حيي غويران والزهور في مدينة الحسكة بعد انتشار عناصر تنظيم داعش في هذه الأحياء، قام خلالها طيران التحالف الدولي بشن غارات استهدفت مواقع تجمع عناصر تنظيم داعش في الحيين، وأبرز المواقع كان مبنى كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية/ جامعة الفرات في الحسكة. في 26/ كانون الثاني أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن إعادة السيطرة الكاملة على سجن غويران واستسلام جميع عناصر تنظيم داعش.

تسببت الاشتباكات في نزوح ما لا يقل عن 40 ألف مدني من أحياء غويران والزهور الخاضعين لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية باتجاه مركز مدينة الحسكة وريف الحسكة الشرقي.
في 23 / كانون الثاني أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية لسوريا عمران رضا، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية مهند هادي، على تدهور الأوضاع الأمنية في الحسكة، حيث أجبر 45 ألف شخص على النزوح من منازلهم في منطقة الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم داعش

في 25/ كانون الثاني قالت منظمة اليونيسف في بيانٍ لها أنها تلقت تقارير مقلقة عن وفيات بين الأطفال المحتجزين في سجن غويران في الحسكة، وأضاف التقرير أن ما يقارب من 850 طفلاً محتجزاً في شمال شرق سوريا معظمهم متواجدون في سجن غويران، بعضهم لا يتجاوز أعمارهم 12 عاماً، معظمهم سوريون وعراقيون والباقي من 20 جنسية أخرى، وقال البيان أنّه ليس من المفترض احتجاز هؤلاء الأطفال في مركز اعتقال عسكري، وأنّ العنف الذين يتعرضون لهم أثناء احتجازهم قد يرقى لمستوى جرائم حرب، ودعا البيان كل الأطراف في سوريا لضمان حماية المدنيين في المنطقة وإعطاء الأولوية لسلامة الأطفال داخل سجن غويران.

في 25/ كانون الثاني قالت رافينا شامداساني، المتحدثة باسم مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، خلال المؤتمر الصحفي الاعتيادي في جنيف، أنّ أحداث سجن غويران في الحسكة شمال شرق سوريا، "سلّطت الضوء على أوضاع المدنيين المقلقة هناك، وظروف آلاف السجناء البائسة في تلك المراكز، وما تمر به العائلات المحتجزة في مخيمات النزوح، إضافة إلى وضع الأطفال العالقين في القتال." وأضافت المتحدثة أنّ آلاف الأشخاص فرّوا من المناطق المجاورة لمنطقة العملية العسكرية خوفاً من المزيد من الهجمات.

في 26/ كانون الثاني نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية تحقيقاً صحفياً قالت فيه أن 700 طفلاً تتراوح أعمارهم من 10 إلى 18 عاماً محتجزون في الطابق العلوي من بناء السجن الذي يشهد اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وعناصر تنظيم داعش الذين يسعون للسيطرة على السجن قرب مدينة الحسكة. ونقلت الصحيفة عن ليتا تايلر، من منظمة هيومن رايتس ووتش، أنها تحدثت مع 3 أشخاص بينهم طفل من داخل بناء السجن المحاصر، أخبروها بأنهم شاهدوا أطفالاً قتلى ومصابين، وأضافوا أن المحاصرين داخل السجن نفذ لديهم الماء والطعام.

في 26/ كانون الثاني قالت منظمة هيومن رايتس ووتش أن تنظيم داعش سيطر على سجن غويران في مدينة الحسكة لمدة ستة أيام قبل أن تعيد قوات سوريا الديمقراطية السيطرة عليه، وأضافت المنظمة نقلاً عن مصادر في قوات سوريا الديمقراطية، أنّ 284 شخصاً قتلوا جراء العملية العسكرية في السجن ومحيطه، منهم 250 من المهاجمين من عناصر تنظيم داعش، و27 عنصراً من قوات سوريا الديمقراطية، و7 مدنيين، وأضافت المنظمة أن أطفالاً من المحتجزين في السجن من بين القتلى والجرحى.

في 27/ كانون الثاني قالت منظمة اليونيسف في بيانٍ لها أن العنف في محيط سجن غويران في مدينة الحسكة شمال شرق سوريا، أجبر أكثر من 45 ألف شخصاً على الفرار من المنطقة، بعضهم كان قد نزح لعدة مرات من مناطق عدة في سوريا، ودعا البيان إلى الإفراج الفوري عن الأطفال المحتجزين في السجن.

في 29/ كانون الثاني نشرت وكالة فرانس برس صورة تم التقاطها في حي غويران في مدينة الحسكة تظهر شاحنة غير مغلقة محملة بجثث تابعة لمقاتلين يتبعون لتنظيم داعش قتلتهم قوات سوريا الديمقراطية في مواجهات أحداث سجن غويران. تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذا العمل الذي ينتهك حرمة الجثامين واستخدامها لبث الرعب بين المواطنين.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في كانون الثاني في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظات ريف دمشق ودرعا، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش. وسجلنا عمليات اعتقال قامت بها قوات النظام السوري استهدفت مدنيين، على خلفية انتقادهم الأوضاع المعيشية والفساد في مناطق سيطرتها كما سجلنا عمليات اعتقال عشوائية بحق مواطنين في محافظة ريف دمشق وحصل معظمها ضمن أطر حملات دهم واعتقال جماعية نعتقد أنها بناءً على تقارير أمنية كيدية بسبب مواقفهم المعارضة للنظام السوري، وعمليات اعتقال قامت بها الأجهزة الأمنية بحق مدنيين تم إطلاق سراحهم في وقت سابق من مراكز الاحتجاز التابعة لها بغرض الابتزاز المادي لعائلات المعتقلين/المحتجزين. فيما سجلنا عمليات اعتقال استهدفت عدداً من المدنيين العائدين "اللاجئين والنازحين" بعد وصولهم إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، وتركزت في حماة وحلب.

في 25/ كانون الثاني صدر عن النظام السوري عفو جزئي بالمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2022 منح عفواً عاماً عن جرائم الفرار من خدمة العلم الداخلي والخارجي المرتكبة قبل تاريخ 25/ كانون الثاني/ 2022. ولم ترصد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أية عمليات إفراج وفق هذا المرسوم.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجَّلنا في كانون الثاني استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، وارتفاعاً في حصيلة حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، عبر حملات دهم واعتقال جماعية استهدفت بها مدنيين بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين من عائلة واحدة، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي الرقة ودير الزور، وقد سجلنا اعتقال عضو في حزب يكيتي الكردستاني، وتم الإفراج عنه بعد الاعتداء عليه بالضرب الشديد في مدينة الحسكة.

شهدَ كانون الثاني عمليات احتجاز قامت بها الهيئة بحق المدنيين، تركَّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين وسياسيين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة، كما سجلنا احتجاز عناصر هيئة تحرير الشام مدنيين منتسبين لحزب التحرير على خلفية انتقادهم هيئة تحرير الشام، واعتقال عدد من رجال الدين من داخل أحد معاهد تحفيظ القرآن في مدينة إدلب.

من جهتها قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في كانون الثاني بعمليات احتجاز تعسفي وخطف ، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وبدون توجيه تهمٍ واضحة، كما سجلنا عمليات دهم واحتجاز شنَّتها عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين ومخاتير قرى بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه الاعتقالات في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب.

على صعيد الوضع المعيشي:

ازداد تفاقم الوضع المعيشي والاقتصادي في عموم مناطق سوريا تزامناً مع العواصف الثلجية وانخفاض درجات الحرارة إلى مستويات قياسية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث ازدادت معاناة المدنيين في ظل الأحوال الجوية القاسية والنقص الحاد في مواد التدفئة وارتفاع أسعارها، كما أن المخصصات من مادة المازوت - 200 ليتر توزع على 4 دفعات - التي حددتها حكومة النظام السوري لكل بطاقة إلكترونية هذا العام كانت قليلة جداً وغير كافية مقارنة بما تشهده عموم المنطقة من عواصف ثلجية ومطرية، حيث نقلت صحيفة الوطن الموالية للنظام السوري في 13/ كانون الثاني أن الدفعة الأولى من مخصصات مادة المازوت - 50 ليتراً - انتهت مباشرة بعد 10 أيام من توزيعها في مدينة السويداء، ما اضطر أغلب الأهالي في المدينة لاستخدام الأغطية والبطانيات لتأمين الدفء، وذلك في ظل عدم توافر مصادر تدفئة أخرى نظراً لعدم توفر مادة الغاز وارتفاع أسعار الحطب، والتقنين الكهربائي لساعات طويلة.

وعلى صعيد الأسعار، استمرت أسعار المواد الأساسية بالارتفاع، ففي 6/ كانون الثاني قالت صحيفة الوطن أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري حددت سعر أسطوانة الغاز الفارغة سعة 12.5 كغ بسعر 116000 ليرة سورية، وذلك بعد أن كان سعرها 19500 ليرة، كما حددت الوزارة سعر أسطوانة الغاز الصناعي الفارغة سعة 16 إلى 20 كغ بسعر 175000 ليرة سورية، وذلك بعد أن كان سعرها القديم 30000 ليرة.

ازدادت أزمة الكهرباء تفاقما بالتزامن مع تردي الأحوال الجوية التي شهدتها المنطقة عموما، حيث استمرت عمليات التقنين في عموم المناطق التي تخضع لسيطرة النظام السوري، كما أن كمية الكهرباء الواردة غير كافية ومستقرة مما يسبب الأعطال في الأدوات الكهربائية، فقد صرّح صالح عمران، مدير شركة الكهرباء في مدينة حمص، لصحيفة الوطن في 10/ كانون الثاني، "أن كمية ساعة كهرباء غير كافية للاستثمار المثالي ولتلبية كل مستلزمات المواطنين في مختلف الاحتياجات المنزلية من طبخ وتسخين مياه وتدفئة". وانعكست أزمة الكهرباء الحادة على معظم نواحي الحياة في مناطق سيطرة النظام السوري، حيث نقلت أيضاً صحيفة الوطن عن وليد الدعاس، مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في محافظة القنيطرة في 19/ كانون الثاني، "إن وضع الكهرباء في قرى المحافظة أثّر كثيراً وبشكل سلبي في تزويد المواطنين بمياه الشرب نظراً لضعف شدة التيار الكهربائي ما يسبب عدم إقلاع الغواطس وبالتالي عدم ضخ المياه ونقص مياه الشرب الواصلة إلى المواطنين".

وفي شمال غرب سوريا، كان تردي الوضع الاقتصادي ورفع أسعار الخدمات الأساسية سبباً في خروج عدة مظاهرات في المنطقة، حيث شهدت مدن وبلدات ريف حلب الشمالي والشرقي مظاهرات احتجاجاً على ارتفاع أسعار الكهرباء من قبل الشركات الموردة لها من تركيا. وواصلت أسعار بعض المواد الأساسية ارتفاعها، وعلى رأسها مادة الخبز وذلك بسبب ارتفاع سعر الربطة ونقص وزنها، ورصدنا تزاحماً على الأفران في ريف إدلب لاسيما التي حددتها حكومة الإنقاذ لبيع الخبز المدعوم. وفي 11/ كانون الثاني حدد مجلس مدينة اعزاز المحلي سعر اسطوانة الغاز المنزلي بالدولار الأمريكي، وحسب البيان الذي نشره المجلس على صفحته على فيسبوك فقد حدد سعر الاسطوانة بـ 11.80 دولاراً، الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين بسبب تقلب سعر الليرة التركية المعتمدة في التداولات في المنطقة أمام الدولار الأمريكي.

وعلى الصعيد الصحي، نقلت صحيفة الشرق الأوسط في 19/ كانون الثاني عن الدكتور سالم عبدان، مدير صحة إدلب، أنه "جرى مؤخراً تخفيض الخدمات الطبية وعدد العمليات الجراحية في عدد من المشافي والمراكز الطبية في إدلب وشمال غرب سوريا" وقد عزا ذلك "لقرب نفاد المخزون الطبي من معقمات وخيوط جراحية وشفرات وشاش وأدوية تخدير وأدوية مخبرية، ووسائل تشغيل الأجهزة المخبرية، بالإضافة إلى تخفيض عدد العاملين لدى تلك المشافي، نظراً لتوقف الدعم عنها من قِبل الجهات المانحة". وقد نقلت وكالة فرانس برس في 20/ كانون الثاني أنّ خفض المانحين لقيمة الدعم عن مشفى دركوش شمال غرب إدلب، والذي يقدم خدماته الطبية المجانية لـ 30 ألف مدنياً، يهدد استمرار عمله، وأضافت الوكالة أن المانح الرئيس والذي يقدم 80 % من الدعم للمشفى قد أوقف دعمه بشكل كامل. ونقلت الوكالة عن محمود ضاهر، مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في مدينة غازي عنتاب التركية، أنّ "الدعم الدولي يتناقص مع تزايد الاحتياجات". وأضاف أنّ "بعض

المستشفيات توقفت بالفعل عن العمل". نحذر في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تبعات توقف الدعم عن القطاع الصحي في المنطقة المكتظة بالمدنيين، جلهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ومن النازحين الذي يمثلون الفئة الأكثر هشاشة وحاجة لهذه الخدمات، وبشكل خاص في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا.

لا زالت مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية تشهد ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الأساسية، إضافة إلى الشح في مادة الخبز، مما يفاقم من تردي الأوضاع المعيشية فيها. كما خرجت عدة مظاهرات في مدن وبلدات وقرى ريف دير الزور على مدار الشهر للمطالبة بتحسين الوضع المعيشي والإفراج عن المعتقلين. وشهدت هذه المناطق انقطاعاً في مادة السكر نتيجة إغلاق معبر سيمالكا الحدودي مع اقليم كردستان العراق. وعلى الصعيد الطبي تعاني المشافي والصيدليات في المنطقة الشرقية من نقص في أسطوانات الأوكسجين بسبب ارتفاع معدل إصابات كورونا، إضافة إلى نقص في بعض الأدوية لدى الصيدليات.

على صعيد جائحة كوفيد- 19:

شهد كانون الثاني انخفاضاً في حصيلة الإصابات المسجلة بفيروس كوفيد- 19 في عموم مناطق سوريا مقارنة بأشهر سابقة. حيث تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة التابعة لحكومة النظام السوري عن 1124 حالة إصابة، و92 حالة وفاة في كانون الثاني (حصيلة الإصابات في هذا الشهر هي الأقل شهرياً منذ تموز/ 2021). لتصل الحصيلة الإجمالية إلى 51402 إصابة و2989 حالة وفاة حتى 31/ كانون الثاني.

وسجلت حالات الإصابات والوفاة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سوريا في كانون الثاني حتى الـ 30 منه وفق ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN 116 حالة إصابة و44 حالة وفاة (حصيلة الإصابات في هذا الشهر هي الأقل شهرياً منذ آب/ 2020). وقد بلغت الحصيلة الإجمالية التي أُعلن عنها في كانون الثاني 93073 إصابة و2363 وفاة.

وبلغت الإصابات بفيروس كورونا في كانون الثاني وفق هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا 289 حالة إصابة و20 وفاة (حصيلة الإصابات في هذا الشهر هي الأقل شهرياً منذ تموز/ 2021). وقد بلغ إجمالي الإصابات بفيروس كورونا حتى 31/ كانون الثاني 37478 حالة منها 1525 حالة وفاة.

على صعيد اللجوء والنزوح والتشريد القسري:

شهدت **منطقة شمال غرب سوريا** بما فيها من مخيمات النازحين في كانون الثاني موجات صقيع وعواصف ثلجية ومطرية تسببت في انهيار العديد من الخيام وتضرر خيام أخرى بشكلٍ كامل أو جزئي، كما تسبب تراكم الثلوج بإغلاق الطرق بين المخيمات، وباتت بعض هذه المخيمات معزولة بشكل كامل عن محيطها. وفي 21/ كانون الثاني نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا تقريراً عن الوضع في مخيمات شمال غرب سوريا جراء العاصفة الثلجية التي شهدتها المنطقة في يومي 18 و19/ كانون الثاني، ذكر التقرير أنه تم الإبلاغ عن انهيار 261 خيمة وتضرر 914 خيمة أخرى جراء الثلوج، وقدّر التقرير عدد الأشخاص الذين تضرروا جراء العاصفة بـ 100.000 شخص.

كما أصدرت لجنة الإنقاذ الدولية بياناً صحفياً في 19/ كانون الثاني قالت فيه أنه لا يزال 1.7 مليون نازح في شمال غرب سوريا يعيشون في مخيمات عشوائية ومبانٍ غير مكتملة، 80 % منهم من الأطفال والنساء. وأضاف البيان أنه مع وصول درجات الحرارة إلى 5 درجات مئوية تحت الصفر ليلاً، فإن الصقيع والأمطار الغزيرة وتساقط الثلوج يهدد بمفاقمة معاناة مئات الآلاف ممن يقيمون في خيام مؤقتة.

رصدنا في كانون الثاني اندلاع حرائق عدة في مخيمات النازحين في مناطق شمال غرب سوريا، جراء اعتماد قاطني المخيمات على الوقود المكرر وغير الصالح للتدفئة، وسجلنا عدة وفيات بينهم أطفال جراء هذه الحرائق.

في مخيم الهول، سمحت قوات سوريا الديمقراطية في 16/ كانون الثاني بخروج دفعة من قاطني المخيم الواقع في ريف الحسكة الشرقي، مؤلفة من 53 عائلة -قرابة 217 فرد- من أبناء قرى وبلدات ريف دير الزور، وهي الدفعة الثانية والعشرون منذ قرار الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بإفراغ مخيم الهول، الصادر في تشرين الأول/ 2020.
كما اندلع حريقان في المخيم في كانون الثاني لم نتمكن من تحديد سببهما، اندلع الأول في 12/ كانون الثاني في القطاع الخاص بالأجانب (زوجات عناصر تنظيم داعش) ما أدى إلى احتراق 3 خيام دون وقوع إصابات. بينما اندلع الثاني في 16/ كانون الثاني في القطاع الثالث من مخيم الهول الخاص باللاجئين العراقيين وأدى إلى إصابة 3 مدنيين بجروح بسيطة واحتراق 5 خيام.
في 4/ كانون الثاني قال مركز معلومات شمال وشرق سوريا أن الحكومة العراقية استعادت 95 عائلة عراقية من مخيم الهول. ولم يتم تحديد العدد الإجمالي للأشخاص.

في 9/ كانون الثاني قالت صحيفة الانتدبنت البريطانية في مقالٍ لها أنّ آلاف الأطفال الأجانب يعيشون في مخيمات شمال شرق سوريا دون أمل في العودة إلى ديارهم، وأضافت الصحيفة أن السلطات البريطانية أعادت فقط 7 قاصرين بدون ذويهم ولم تُعد أي من الأطفال البريطانيين الذين يعيشون مع ذويهم في تلك المخيمات. وأشار المقال إلى أنّ 40 ألف طفل، من سوريا والعراق وعشرات من الأطفال من بلدان أجنبية، محتجزون في ما يشبه السجون في مخيمات شمال شرق سوريا، من بين هؤلاء الأطفال 35 طفلاً من الجنسية البريطانية.

على صعيد اللاجئين السوريين، نقل موقع تلفزيون فرانس 24، في 6/كانون الثاني، أنّ منظمات غير حكومية حذّرت من مأساة قد يشهدها 70 ألف لاجئ سوري في مخيمات بلدة عرسال في لبنان، بسبب ارتفاع أسعار وقود التدفئة تزامناً مع هطول الثلوج وانخفاض درجات الحرارة، ونقل الموقع عن منظمة (إدنبره دايركت ايد)، العاملة في منطقة عرسال، أن فصل الشتاء هذا مختلف عن السنوات الماضية لشدة برودته، ما يعرّض الفئات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين لخطر الموت.

في 9/ كانون الثاني قالت صحيفة الغارديان أنها اطلعت على رسالة وجهتها وزارة الداخلية البريطانية إلى طالب لجوء سوري تضمنت عدم قبول طلب لجوئه بحجة أنه يمكنه العودة إلى سوريا باعتبارها آمنة. وذكرت الصحيفة أنها المرة الأولى التي يتم فيها رفض طلب لجوء لسوري في بريطانيا.

في 10/ كانون الثاني نشرت صحيفة ترو الهولندية تحقيقاً صحفياً قالت فيه أن سياسة الدنمارك تجاه طالبي اللجوء السوريين التي تفترض أن أجزاء من سوريا أصبحت آمنة وأنها ستعيد إلى سوريا طالبي اللجوء القادمين من تلك المناطق، دفعت المئات من طالبي اللجوء السوريين إلى مغادرة الدنمارك والتوجه إلى دول أوروبية أخرى. وحسب الصحيفة فقد بلغ عدد السوريين الذين غادروا الدنمارك 400 شخص، توزعوا على ألمانيا وبلجيكا والسويد وهولندا.

في 11/ كانون الثاني نشرت وزارة الداخلية البريطانية تغريدةً على حسابها الرسمي على موقع تويتر قالت فيها "في الظروف الحالية لا نعيد أحداً إلى سوريا. الحكومة البريطانية تتفق مع تقييم الأمم المتحدة بأن سوريا غير آمنة". وفي السياق ذاته نشر جوناثان هارجريفز، الممثل الخاص للمملكة المتحدة إلى سوريا، في اليوم ذاته تغريدةً على حسابه الرسمي على موقع تويتر أكّد فيها على أن موقف المملكة المتحدة من الوضع في سوريا لم يتغير، وأنّ سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين وأن بلاده لن تعيد أحداً إلى سوريا.

في 11/ كانون الثاني نشرت وكالة الحدود الأوروبية (فرونتكس) تقريراً عن حصيلة عمليات العبور غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2021، ووفقاً للتقرير، فقد بقي السوريون في قائمة أكثر الجنسيات عبوراً لدول الاتحاد الأوروبي بطرق غير شرعية.

في 12/ كانون الثاني نقلت وكالة الأنباء الألمانية عن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF)، أنّ ألمانيا شهِدت عام 2021 أعلى عدد لطلبات اللجوء منذ عام 2017، حيث تم تقديم 190800 طلب لجوء، وأشارت الوكالة إلى أن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من طالبي اللجوء في 2021 حيث بلغ عددهم أكثر من 70000 شخص.

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 1/ كانون الثاني أصدرت منظمة الهجرة العالمية (IOM) تقريرها الحادي عشر من سلسلة تقارير الهجرة العالمية الذي يصدر كل عامين، أورد التقرير أن سوريا تحوي أكبر عدد للنازحين داخلياً حول العالم وذلك نسبة إلى عدد سكانها الكلي، حيث أن 35 % من السكان تشردوا بسبب العنف والصراع في البلاد. كما أشار التقرير إلى أنّ التصعيد الذي قامت به قوات النظام السوري على مدينة إدلب عام 2020 سبب واحدة من أكبر حركات النزوح في البلاد منذ اندلاع الصراع. وعلى صعيد اللجوء، قال التقرير أن حدود سوريا مع تركيا هي ثاني أكبر بوابة للاجئين في العالم بعد الحدود الأمريكية المكسيكية، وقدر التقرير عدد اللاجئين السوريين حول العالم بـ 6.7 مليون لاجئ حتى نهاية عام 2020 وذلك بزيادة 100 ألف لاجئ عن عام 2019.

في 5/ كانون الثاني قالت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح الكيميائي، خلال جلسة لمجلس الأمن، "إنّ إعلان سوريا التزامها باتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية لا يزال غير دقيق بسبب الثغرات والتناقضات المستمرة". وأضافت أنه إلى الآن لم تُحَل سوى أربع قضايا من بين القضايا الـ 24 التي فتحها فريق التقييم الأممي المعني بإعلان النظام السوري تخلصه من برنامجه الكيميائي.

في 5/ كانون الثاني وجهت منظمة الصحة العالمية نداءً عاجلاً لتأمين الاحتياجات الصحية العاجلة في سوريا لعام 2022، حيث أشارت المنظمة أنه "في عام 2022، سيكون 12.2 مليون شخص بحاجة للمساعدة الصحية، من بين هؤلاء 4 ملايين نازح، و1.33 مليون طفلاً دون سن الخامسة (بما في ذلك 503,000 ولادة متوقعة) و3.38 مليون سيدة في عمر الإنجاب"، ووفقاً لمقياس الحاجة الماسة في القطاع الصحي، فإن خمس محافظات في شمال غرب وشمال شرق سوريا ستكون بين المناطق الأكثر خطورة كما هو حالها حالياً.

في 11/ كانون الثاني أعلن ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، خلال إحاطته اليومية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عن تمديد تقديم المساعدات لـ 3.4 مليون شخصاً في منطقة شمال غرب سوريا، ضمن آلية ايصال المساعدات عبر الحدود لمدة 6 أشهر أخرى تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2585 (تموز 2021)، وأضاف أنّ آلية ايصال المساعدات عبر الحدود تمثل شريان الحياة الوحيد لنحو 2.4 مليون شخص في منطقة شمال غرب سوريا، وذلك من خلال امدادهم شهرياً بالغذاء والماء والمساعدات الإنسانية الأساسية. كما نقل المتحدث تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة على أنّ آلية ايصال المساعدات عبر خطوط التماس لا يمكن أن تكون بديلاً عن النطاق الضخم الذي تغطيه عمليات إيصالها عبر الحدود.

في 11/ كانون الثاني وجّه أعضاء من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي رسالةً إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن مطالبين فيها إدارته بتعزيز موقف الولايات المتحدة من عدم السماح بإعادة دمج النظام السوري في المجتمع الدولي بدون إجراء محاسبة، وأضافت الرسالة أن الجرائم التي ارتكبها النظام السوري موثقة بشكل دقيق، حيث استخدم النظام السوري السلاح الكيميائي ضد المدنيين وذلك بمساندة روسيا وإيران، وحثّ الموقعون على الرسالة الرئيس بايدن لاتخاذ آليات الردع اللازمة في قانون قيصر لضمان عزل النظام السوري دولياً.

في 12/ كانون الثاني قال موقع (DW) أن مجلس الوزراء الألماني وافق على تمديد مهمة القوات الألمانية لمكافحة تنظيم داعش، وقد تضمن قرار التمديد تعديلات من ضمنها استبعاد سوريا بشكل رسمي كمنطقة عمليات للجيش الألماني، والإبقاء على مهام القوات في العراق لمدة 9 أشهر.

في 12/ كانون الثاني نشر موقع منظمة ألما الإسرائيلي للدراسات تحقيقياً قال فيه أنّ "منطقة جبل محمد بن علي، الواقعة على بعد بضعة كيلومترات شمال مدينة تدمر شرق سوريا، تشكل مجمعاً محصناً للمحور الشيعي الراديكالي الذي تقوده إيران. وأنّ الموقع مجهز بصواريخ أرض - أرض متوسطة وبعيدة المدى داخل ممرات محصنة." وأضاف التحقيق أن المليشيات الشيعية التي تتبع لإيران قد نشرت العديد من القوات في منطقة تدمر، كما تم نشر أنظمة دفاع جوي، "ربما صُنّعت في إيران"، لحماية المنطقة بشكل عام وصواريخ أرض - أرض المنتشرة هناك بشكل خاص.

في 13/ كانون الثاني أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرها السنوي الثاني والثلاثون عن أوضاع حقوق الإنسان في أكثر من 100 دولة ومنطقة حول العالم في عام 2021. وفي الفقرة المفصّلة عن سوريا قال التقرير أن قوات الحلف السوري الروسي قد شنّت "قصفاً جوياً عشوائياً على المدارس والمستشفيات والأسواق، وهي بنى تحتية مدنية حيوية لبقاء المجتمع. وفقاً لمجموعة "إير ويز" للمراقبة في المملكة المتحدة، نفذت القوات الجوية الروسية وحدها حوالي 39 ألف غارة جوية في سوريا منذ 2015". وأضاف التقرير أنّ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية قد ارتفع بنسبة 21 % عام 2021، ليصل إجمالي الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة إلى 13.4 مليون شخص، مع وجود 1.48 مليون شخص في حاجة كارثية. وقد أورد التقرير عدة إحصائيات مصدرها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، من بينها "قُتل نحو 15 ألف شخص بسبب التعذيب منذ مارس/آذار 2011، معظمهم على يد القوات الحكومية السورية".

في 13/ كانون الثاني قال كل من كاثرين مارشي أوهيل، رئيسة آلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا، وباولو بينيرو، ورئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بسوريا، وهاني مجلي ولين ويلشمان، مفوضي لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في سوريا، أن هناك بعض الدول لا زالت تستمر في وضع حواجز أمام الولاية القضائية العالمية وتمنع محاكمة مجرمي الحرب السوريين. وطالبوا في مقال رأي مشترك، على موقع الجزيرة نت، المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

في 19/ كانون الثاني نشرت مجلة الفورين بوليسي الأمريكية مقالاً قالت فيه أنه بإعادة العلاقات مجدداً مع النظام السوري، يُغفل المجتمع الدولي أحد أهم القواعد الجيوسياسية، وهي "لا للتفاوض مع الإرهابيين". وأضاف المقال أنه يتوجب على الإدارة الأمريكية تطبيق قانون قيصر لحماية المدنيين بشكل كامل، وعليها أيضاً فرض عقوبات على كل من يخرق هذا القانون الذي يفرض عقوبات صارمة على أي نشاط من شأنه مساعدة النظام السوري على صيانة أو توسيع قطاع المنتجات البترولية أو قطاع الطاقة، وأشار المقال إلى أنه فيما إذا كانت عمليات توصيل نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأراضي السورية تستدعي إصلاح البنية التحتية لهذه الأنابيب في سوريا أو بناء بنية جديدة فذلك يعتبر خرق لقانون قيصر.

في 20/ كانون الثاني نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية تحقيقاً صحفياً عن الضربة الجوية التي استهدفت سد الطبقة في مدينة الطبقة بريف الرقة في 26/ آذار/ 2017. ذكر التحقيق أن الموقع كان ضمن لائحة المناطق الممنوع استهدافها، ولكن فرقة مهمات خاصة أمريكية تدعى "وحدة المهام 9" استهدفت السد مستخدمةً قنبلة، من أكبر القنابل في الترسانة الأمريكية، خارقة للتحصينات مصممة لتدمير الهياكل الخرسانية السميكة. ورداً على تساؤلات وجهتها الصحيفة بشأن الاستهداف، أنكرت القيادة المركزية الأمريكية استهداف السد، واكتفت باعترافٍ باستهداف أبراج مراقبة ذات صلة بالسد وليس السد ذاته.

في 21/ كانون الثاني نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تحليلاً موجزاً حول المساعدات العابرة للحدود في سوريا، جاء فيه "ستستمر آلية مساعدات الأمم المتحدة لسوريا لمدة ستة أشهر أخرى، ولكن خطر المجاعة، وحق النقض الروسي، والتصعيد العسكري ستبقى قائمة ما لم تتخذ واشنطن الخطوات المناسبة قبل الجولة المقبلة من مفاوضات التجديد".

في 23/ كانون الثاني نشرت صحيفة اللوموند الفرنسية تقريراً صحفياً بعنوان "**الأسد يقود تجارة الكبتاغون في الشرق الأوسط**"، قالت فيه أنّ رئيس النظام السوري، بشار الأسد، يضيف جريمة الإنتاج والتسويق الضخم للمخدرات إلى قائمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الموجودة في سجله منذ عشر سنوات، وذلك اقتناعاً منه بإفلاته من العقاب. وذكر التقرير أن ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام السوري، وقائد الفرقة الرابعة المتهمة بارتكاب العديد من عمليات القتل والانتهاكات في سوريا، يتولى المسؤولية التنفيذية في شبكة تصنيع وتهريب المخدرات في النظام السوري.

في 24/ كانون الثاني استعرض، في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، سجل سوريا في مجال حقوق الإنسان من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان للمرة الثالثة، وقدمت الدول المشاركة في الاستعراض العديد من التوصيات لوفد النظام السوري فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في سوريا، كان أهمها وضع حد لعمليات الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب في سوريا، وطالبت الدول المشاركة أيضاً وفد النظام السوري بنشر قوائم رسمية بأسماء المحتجزين والمتوفين في مراكز الاعتقال. وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد قدمت تقريراً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وذلك ضمن مساهمة "أصحاب المصلحة الآخرون" في وثائق هذه الدورة، في 14/ تموز/ 2021.

في 24/ كانون الثاني أصدر فريق التَّحقيق وتحديد مسؤولية الهجمات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا تقريره بخصوص هجمات "مزعومة" بأسلحة كيميائية في مدينة مارع شمال حلب في حادثتين في 1 و3/ أيلول/ 2015، خلص التقرير إلى "**أنّ جميع المعلومات التي حصلت عليها بعثة تقصي الحقائق وحللتها توفر أسباباً معقولة للاعتقاد بأن مادة (كبريت الخردل)، والمصنفة كسلاح كيميائي حسب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد أُستخدمت في 1/ أيلول/ 2015**". وذكر التقرير أنه وفقاً للشهود فإن الهجوم قد تم تنفيذه من مواقع خاضعة لسيطرة تنظيم داعش.

في 25/ كانون الثاني أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد مرسوماً تشريعياً (المرسوم التشريعي رقم 3) يقضي بمنح عفوٍ عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 25/ كانون الثاني/ 2022 نص على "**عفو عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المواد رقم 100و101 من العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته**".

في 26/ كانون الثاني أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي تقريراً تحليلياً بعنوان "نقاط الجوع الساخنة" وشمل المدة بين شباط وأيار/ 2022، وجاء في التحليل أنه من المرجح أن يتدهور انعدام الأمن الغذائي في 20 دولة ومنطقة ومنهم سوريا خلال الفترة التي يشملها التحليل. وأضاف أن سوريا لا تزال في قائمة الدول المثيرة للقلق من ناحية الأمن الغذائي، كما كان الحال خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي نتيجة سنوات النزاع الطويلة ونتيجة زيادة الأسعار. وأشار التحليل إلى أن 88 % من اللاجئين السوريين في لبنان يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية، لأنهم لم يتمكنوا من تحمل أبسط تكاليف الاحتياجات المطلوبة للبقاء على قيد الحياة.

في 26/ كانون الثاني قال غير بيدرسون في اجتماع لمجلس الأمن أن العنف في سوريا لا يزال مستمراً، حيث شهد شهر كانون الثاني غارات جوية في إدلب أدت إلى مقتل مدنيين وتدمير مراكز حيوية مدنية، إضافة لقصف متبادل على خطوط التماس، والكثير من الانتهاكات الأخرى في كل أنحاء البلاد، ولكن رغم استمرار العنف والمعاناة في سوريا، لكنه من الواضح أن الحل العسكري بات وهماً لأي طرف من الأطراف.

في 27/ كانون الثاني قال مارتن غريفيث، وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خلال جلسة استماع في مجلس الأمن عن التطورات المتعلقة بالشأن الإنساني في سوريا "**إننا نخذل الشعب السوري صغاراً وكباراً**". وأشار إلى أنّ النزاع في سوريا ما زال مستمراً في التسبب بمقتل المدنيين، حيث أنه في 20/ كانون الثاني قُتل ستة مدنيين، بينهم 4 أطفال، جراء سقوط صواريخ على مدينة عفرين، وأضاف أنه في بداية كانون الثاني تسببت غارة جوية على محطة مياه رئيسة في مدينة إدلب بإصابتها بأضرار جسيمة.

في 27/ كانون الثاني نشرت صحيفة وول ستريت جورنال تحقيقاً قالت فيه أنّ الإمارات العربية المتحدة تقود الجهود المبذولة في العالم العربي لإعادة التطبيع مع النظام السوري، وأضاف التحقيق أنّ زيارة ممثلي البنك المركزي السوري للإمارات هدفه إنشاء قناة مالية سيدفع من خلالها المستوردون السوريون للموردين الدوليين من حسابات في الإمارات العربية المتحدة لتجنب التحويلات المباشرة التي يمكن أن تعرقلها العقوبات على النظام السوري، كما بدأت شركة أجنحة الشام للطيران السورية المدرجة على لائحة العقوبات الأمريكية رحلات منتظمة من دمشق إلى أبو ظبي، وأضاف التقرير أن مجموعة القاطرجي المدرجة على لائحة العقوبات الأمريكية تستخدم شركات وهمية في دبي لشراء أجهزة كمبيوتر لإنشاء بنك جديد في سوريا.

في 27/ كانون الثاني قالت منظمة هيومن رايتس ووتش والبرنامج السوري للتطوير القانوني أنّ وكالات الأمم المتحدة "**لا تدمج بشكل كاف مبادئ حقوق الإنسان في تقييمها لمورديها وشركائها في سوريا**"، وذلك يعرضهم لمخاطر تمويل جهات أو كيانات شاركت في انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وأصدرت المنظمتان تقريراً ودليلاً على شكل أسئلة وأجوبة توضح فيه ممارسات الشراء المتوافقة مع حقوق الإنسان لمساعدة وكالات الأمم المتحدة في سوريا. كما يحوي الدليل على أمثلة عن عمليات شراء مباشرة من جهات متورطة في ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان.

في 27/ كانون الثاني قال موقع تلفزيون "المملكة" الأردني أنّ الأجهزة الأمنية الأردنية "**أحبطت محاولات تسلل وتهريب كميات كبيرة من المواد المخدرة، قادمة من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية**"، ما أدى إلى مقتل 27 مهرباً، وإصابة عدداً منهم فرّوا مع الباقين إلى داخل الأراضي السورية.

في 28/ كانون الثاني نشرت صحيفة وول ستريت جورنال تحقيقاً صحفياً قالت فيه أن تنظيم داعش يخطط منذ نحو 3 سنوات لاستعادة السيطرة عل المناطق التي فقدها، وأشار التحقيق إلى أن "عناصر التنظيم فرضوا أتاوات على أصحاب المحلات التجارية والمزارعين في مناطق في مدينة الحسكة، إضافة إلى سائقي الشاحنات القادمين من مناطق حقول النفط شرق سوريا، وقال التحقيق أن ما يقارب من 200 عنصراً من عناصر تنظيم داعش بينهم انتحاريين هاجموا سجن غويران في الحسكة الذي يحوي على الآلاف من عناصر التنظيم، وحسب ما نقله التحقيق الصحفي فإن الأحداث في السجن أدت إلى مقتل 100 شخصاً على الأقل أغلبهم من عناصر التنظيم، وتهجير نحو 45 ألف شخصاً من قاطني المنطقة في محيط السجن.

على صعيد آخر، شهد كانون الثاني توقيع عدة اتفاقيات بين النظام السوري وعدد من الدول الداعمة له، وذلك في خرق للعقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري، حيث نقلت وكالة سانا للأنباء في 12/ كانون الثاني أنّ فادي خليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في حكومة النظام السوري، وفنغ بياو، السفير الصيني في سوريا، قد وقعا على مذكرة تفاهم في إطار مبادرة "**الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين**". وأضافت الوكالة نقلاً عن فادي خليل، "**انضمام سوريا إلى المبادرة يعزز التعاون بين سوريا والصين بعدة مجالات منها تسهيل التبادل التجاري وإعادة إعمار البنى التحتية والطاقة الكهربائية والطاقة البديلة**". ونقلت وكالة سانا في 12/ كانون الثاني تصريحاً لطارق اسماعيل، مدير عام مؤسسة المياه باللاذقية، قال فيه أنه تم التعاقد مع شركة روسية لتنفيذ مشروع بتكلفة 200 مليار ليرة لاستجرار المياه من سد تشرين إلى مدينة اللاذقية. وفي 15/ كانون الثاني نقلت وكالة فارس الإيرانية عن رستم قاسمي، رئيس الجانب الايراني من اللجنة الاقتصادية الايرانية السورية المشتركة، عقب زيارته إلى دمشق، بإنه تم التوصل الى اتفاقات جديدة من بينها افتتاح مصرف مشترك، وبناء عليه سيتم افتتاح فروع لمصارف محلية بين الجانبين.

على صعيد مسار المحاسبة والمناصرة:

في 31/ كانون الأول نشر موقع إدارة الأمن الأوكراني بياناً أعلن فيه عن اكتمال التحقيقات الخاصة ببدء محاكمة مجموعة قامت عبر صلاتهم بتجنيد مرتزقة من أجزاء مختلفة من أوكرانيا، للمشاركة في الأعمال القتالية في سوريا إلى جانب قوات النظام السوري.

في 6/ كانون الثاني أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش وثيقة أسئلة وأجوبة ومقالة خاصة عن المحكمة الجارية في كوبلنز في ألمانيا بحق ضابطين سابقين في أجهزة الأمن السورية، بتهم متصلة بجرائم ضد الإنسانية. حيث توفر المقالة شرحاً للسياق العام للمحاكمة والقضايا الرئيسة فيها، كما تحوي المقالة على مقابلات صوتية أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع سوريين وآخرين غيرهم لهم صلة بالمحاكمة. وتوفر وثيقة الأسئلة والأجوبة معلومات عن المتهمين إضافة إلى أبرز القضايا التي أُثيرت أثناء المحاكمة، حيث تم الإشارة إلى إحصائيات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فيما يخص أعداد المعتقلين والمختفين قسرياً إضافة لأعداد ضحايا التعذيب، وذلك ضمن التهم الموجهة للمتهمين.

في 13/ كانون الثاني قالت صحيفة اللوموند الفرنسية أن الشخص الذي اعتقلته السلطات الفرنسية نهاية شهر كانون الأول/ 2021 ووجهت له تهمة التواطؤ في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يدعى صلاح ح.، وهو فرنسي من أصل سوري، وأنّ من بين التهم الموجهة إليه تزويد قوات النظام السوري ومركز الدراسات والبحوث العلمية التابع للنظام السوري بمعدات من بينها مواد يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة كيميائية، إضافة إلى اتهامه بكونه جزء من دائرة رجال الأعمال التي يستخدمها النظام السوري للالتفاف على العقوبات الدولية، كما أشارت الصحيفة إلى أن المتهم يدير شركة شحن مدرجة على قائمة العقوبات الأمريكية.

في 13/ كانون الثاني أدانت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز في ألمانيا المتهم أنور. ر، الذي استلم منذ كانون الثاني/ 2011 حتى أيلول/ 2012، رئاسة دائرة التحقيق في فرع الأمن 251 (فرع الخطيب) بالتعذيب، و27 جريمة قتل وحالة عنف جنسي، إضافة إلى احتجاز وحرمان 4000 شخص من حريتهم، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وكانت قد شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ملفاً يتضمن بيانات لـ 58 مواطناً سورياً ماتوا بسبب التعذيب في فرع الخطيب في أثناء حقبة تولي المتهم أنور.ر إدارة التحقيق، وتم تسليم الملف إلى المدعي العام الألماني عبر شريكنا المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. وقد أصدرنا بياناً عن الحكم أكدنا فيه أنّ هذه المحاكمة هي خطوة في مسار المحاسبة الطويل والشائك في سوريا. وقد رحبت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا في بيانٍ أصدرته في اليوم ذاته بالحكم الصادر عن المحكمة، وشددت على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة للضحايا والناجين السوريين. كما أشادت ميشيل باشليت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بالإدانة التي وصفتها بالتاريخية، وحثّت الدول الأخرى على إجراء التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تشكل جرائم دولية باستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

في 17/ كانون الثاني أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز بياناً صحفياً باللغة العربية حول حكمها الصادر بحق أنور. ر، الضابط السابق في جهاز المخابرات التابع للنظام السوري في 13/ كانون الثاني، والقاضي بعقوبة سجنه مدى الحياة، حيث فنّد البيان التهم التي بنت عليها المحكمة قرارها، كما أورد تفاصيل عن مجريات المحاكمة والشهود وآلية التحقق من التهم الموجهة.

في 19/ كانون الثاني بدأت محاكمة الطبيب السوري "علاء م" أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة فرانكفورت الألمانية، بتهمٍ يندرج معظمها في خانة الجرائم ضد الانسانية. وقد تضمنت قائمة التهم الموجهة إليه حسب المدعي العام الاتحادي، 18 حالة تعذيب لسجناء من المعارضة ضد النظام السوري في الفترة الممتدة من 1/ نيسان 2011 حتى نهاية 2012، وذلك في مستشفيات عسكرية في سوريا، إضافة إلى تهمة القتل العمد لأحد المعتقلين وتهم أخرى. وقد قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيانٍ لها يوم بدء المحاكمة، أنّ من بين التهم الموجهة لعلاء. م جرائم كانت قد ارتكبت في المشفى العسكري 601 في دمشق، وأضاف البيان أن بعض الصور في ملف "قيصر" قد التقطت في مرآب هذا المشفى. وقامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ممثلة بمديرها فضل عبد الغني بحضور الجلسة الأولى الافتتاحية للمحاكمة، حيث عرضنا لوحات رسمناها لسبعة أطباء/طبيبات مختفين قسرياً لدى النظام السوري، وذلك لعقد مقارنة بين طبيب متهم بارتكاب عمليات تعذيب لمتظاهرين معارضين طالبوا بتغيير نظام الحكم الدكتاتوري فقام الطبيب علاء بتعذيبهم، مقابل أطباء قاموا بعلاج المتظاهرين وتقديم خدمات إغاثية، وعبروا عن رأيهم في ضرورة الانتقال نحو الديمقراطية، فما كان من النظام السوري إلا أن أخفاهم قسرياً. وقد أصدرنا بياناً عن هذه المشاركة في 25/ كانون الثاني.

في 29/ كانون الثاني أعلنت وزارة العدل الأمريكية في بيانٍ لها عن توقيف سيدة أمريكية، بتهمة تنظيم وقيادة كتيبة عسكرية نسائية لصالح تنظيم داعش في سوريا إضافة للتخطيط لهجوم على جامعة أمريكية، وحسب ما أورد البيان أن المتهمة قدمت تدريبات لأعضاء الكتيبة النسائية في أواخر عام 2016 في مدينة الرقة في سوريا حين أصبحت قائدة للكتيبة ومنظمة لها، وتضمن ذلك تدريبات بدنية وتدريبات على استخدام أسلحة عدة.

في شهر كانون الثاني أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كلاً من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأمم المتحدة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بأربع حالات اختفاء قسري.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في كانون الثاني:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

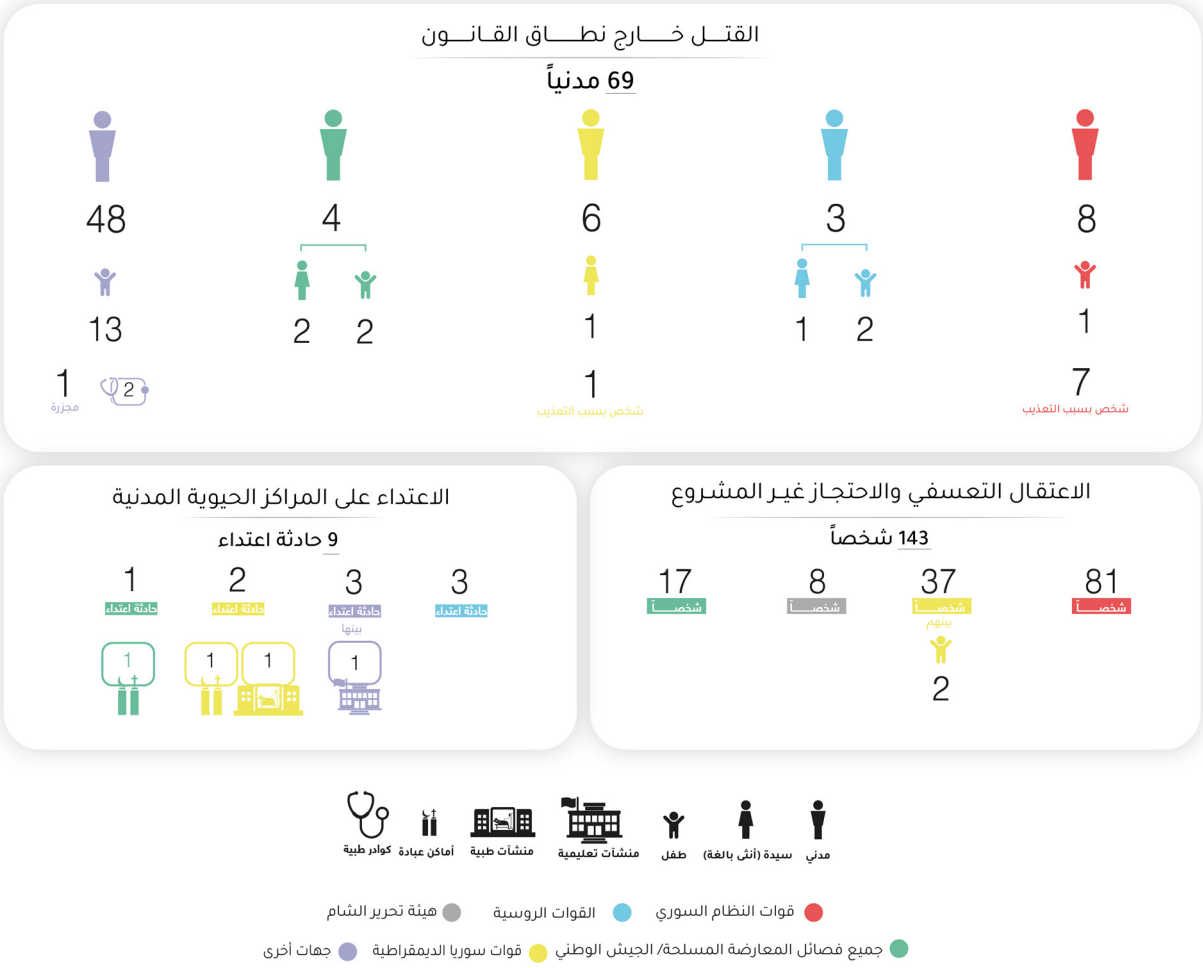

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل 69 مدنياً، بينهم 18 طفلاً و4 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 2 من الكوادر الطبية. كما وثقنا مقتل 8 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 1 مجزرة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولا: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] :** 8 بينهم 1 طفلاً.
- **القوات الروسية:** 3 (2 طفلاً و1 سيدة).
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة[2] / الجيش الوطني:** 4 (2 طفلاً و2 سيدة).
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 6 بينهم 1 سيدة.

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 48 مدنياً بينهم 13 طفلاً على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدره:7 بينهم 5 طفلاً.
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 4 بينهم 3 طفلاً.
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 24
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 5
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 7 بينهم 5 طفلاً.
- حرس الحدود التركي: 1

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني ما لا يقل عن 143 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز بينها 2 طفلاً يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظاتي ريف دمشق فدرعا. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 81
- **هيئة تحرير الشام[3] :** 8
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 17
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 37 بينهم 2 طفلاً.

---

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيلكية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

[2] جميع فصائل المعارضة المسلحة: جميع الفصائل التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا، الكثير منها لم يعد موجوداً، كما أن الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية، مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني وتجتمع تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

[3] صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

ثاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني ما لا يقل عن 9 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 3 من هذه الهجمات كانت على يد القوات الروسية.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية، 1 حادثة اعتداء على منشأة طبية، 2 حادثة اعتداء على أماكن عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **القوات الروسية:** 3
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 2

ثانياً: الجهات الأخرى:

ارتكبت 3 حوادث اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه: 1
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1
- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:1 تتراوح لدينا الشكوك حول الجهة المسؤولة عن ارتكابها بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، وما زالت قيد التحقيق.

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المُعتدى عليه	القوات الروسية	جميع فصائل المعارضة/ الجيش الوطني	قوات سوريا الديمقراطية	جهات أخرى		
				تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها	اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه	قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها
المراكز الحيوية الدينية						
المساجد		1	1			
المراكز الحيوية التربوية						
المدارس						1
المراكز الحيوية الطبية						
المنشآت الطبية			1			
البنى التحتية						
المنشآت والمصادر المائية	1					
المقرات الخدمية الرسمية					1	
مزارع الحيوانات الداجنة	2					
وسائط النقل				1		
المجموع:	3	1	2	1	1	1

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في كانون الثاني:

الأحد 2/ كانون الثاني/ 2022 قرابة الساعة 13:25 بالتوقيت المحلي، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ قرب محطة مياه العرشاني -مدعومة من قبل منظمةGOAL الإنسانية- الواقعة على تلة جبلية شمال غرب مدينة إدلب، ما أدى إلى دمار كبير في منشأة المحطة وسورها، وإصابة خط ضخ المياه الرئيس ومعدات المحطة بأضرار مادية كبيرة وانقطاع المياه عن المحطة، كما تسبب القصف بإصابة أحد العاملين في المحطة بجراح. تُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ محطة مياه العرشاني هي محطة فرعية تُغذّي مدينة إدلب بالمياه، وقد تسبب القصف بانقطاع المياه عن مدينة إدلب بشكل مؤقت قبل أن يتم تحويل الضخ إليها من محطات أخرى فيما تزال محطة مياه العرشاني قيد الصيانة حتى لحظة إعداد هذا التقرير. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي روسي على محطة مياه العرشاني شمال غرب مدينة إدلب في 2/ كانون الثاني/ 2022 - بعدسة عمر البم

الإثنين 3/ كانون الثاني/ 2022 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مدجنة لتربية الطيور معروفة "بمدجنة رضوان الأفندي" شمال بلدة أرمناز بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى إصابة مدنيين عدة بينهم أطفال بجراح، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المدجنة المكوّن من ثلاثة طوابق وإصابة تجهيزاتها بأضرار مادية كبيرة. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي روسي على مدجنة "رضوان الأفندي" في بلدة أرمناز/ إدلب في 3/ كانون الثاني/ 2022 - بعدسة: سعد الدين زيدان

الثلاثاء 18/ كانون الثاني/ 2022 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية مدينة جرابلس بريف محافظة حلب الشرقي، سقط أحد الصواريخ على مسجد النور الذي يقع قُبالته المركز الصحي في جرابلس (مستوصف جرابلس الصحي) وسط المدينة؛ تسبب الصاروخ بدمار جزئي في بناء المسجد، وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة فيما لم تُسجل أيَ أضرار في بناء المركز الصحي. تخضع المدينة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الخميس 20/ كانون الثاني/ 2022 تعرّضت مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي لهجومٍ بصواريخ عدة لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصدرها حتى لحظة إعداد التقرير، وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، ومازالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم.
سقط أحد الصواريخ على مدرسة الاتحاد العربي -المكونة من بنائين ضمن سور واحد- في شارع الفيلات في مدينة عفرين، ما أدى إلى دمار جزئي في أحد أبنية المدرسة، وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره على مدرسة الاتحاد العربي في مدينة عفرين/ حلب في 20/ كانون الثاني/ 2022

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر كانون الثاني.

رابعاً: مرفقات:

(1) مقتل 69 مدنيا بينهم 18 طفلا و4 سيدات، و8 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في كانون الثاني 2022

(2) توثيق ما لا يقل عن 143 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي في كانون الثاني 2022 بينهم 2 طفلا

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org